تصريح صحفي لمحافظ بنك الكويت المركزي

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأنه وفي إطار إستكمال المعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣)، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣، تعليمات معيار تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio – LCR) لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت، ومنوهاً إلى أن مجلس الإدارة كان قد اعتمد في شهر يونيو ٢٠١٤ تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٣) بشكلها النهائي، كما اعتمد في شهر أكتوبر من العام الحالي أيضاً تعليمات معيار الرفع المالي.

وأشار المحافظ إلى أن معيار تغطية السيولة الذي اعتمده مجلس الإدارة بجلسته المشار إليها يهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة (High Quality Liquid Assets – HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو ضغط لمدة ٣٠ يوماً. وبناءً على متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية فإن الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة هو نسبة ١٠٠%، يتم إحتسابها على أساس نسبة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة ضغط على السيولة مدتها ٣٠ يوماً.

وقد بيّن المحافظ أن اعتماد مجلس الإدارة لتعليمات معيار تغطية السيولة جاء بناءً على دراسة الأثر الكمي لتطبيق هذا المعيار، والتي تمت بالتعاون مع جهة إستشارية خارجية متخصصة، وأظهرت نتائج الدراسة قدرة عالية لدى البنوك الكويتية على تلبية متطلبات تطبيق هذا المعيار وبمعدلات تفوق الحد الأدنى لهذه النسبة وهو ١٠٠%. وأشار المحافظ إلى أن هذه النتائج الجيدة لدراسة الأثر الكمي تعتبر من المؤشرات المهمة التي تعكس سلامة ومتانة أوضاع القطاع المصرفي، وتؤكد قدرة هذه البنوك على الإستمرار في خدمة الإقتصاد الوطني حتى في الأوقات الضاغطة.

كذلك أوضح المحافظ أنه وبالرغم من أن النتائج الجيدة لدراسة الأثر الكمي تسمح للبنوك بتطبيق معيار تغطية السيولة بشكل فوري وبالنسبة المقررة من لجنة بازل وهي ١٠٠%، إلا أن بنك الكويت المركزي إرتأى أن يكون تطبيق هذا المعيار بشكل متدرج وبما يتماشى مع توصيات لجنة بازل، لإعطاء البنوك الوقت الكافـــي لبناء وتطوير نظمها الخاصة بتطبيق هذه التعليمات وللقيام بالمزيد من هذه الإختبارات ورفع نتائجها إلى بنك الكويت المركزي بشكل شهري.

وأشار المحافظ إلى أنه يجري حالياً التحضير لمتطلبات تطبيق المعيار الثاني للسيولة طويلة الأجل الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهو معيار نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio – NSFR)، وذلك وفقاً للخطة الزمنية المعتمدة من بنك الكويت المركزي لتطبيق حزمة إصلاحات بازل (٣).

هذا، وقد نوه المحافظ إلى أنه تم نشر تعليمات معيار تغطية السيولة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي، وأنه بإمكان المهتمين بمتابعة الشئون المصرفية والمالية الاطلاع على هذه التعليمات بشكلها التفصيلي.

واختتم المحافظ تصريحه بالتأكيد على أن بنك الكويت المركزي سيظل مواصلاً لجهوده الرامية لتعزيز أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في العمل المصرفي.

٢٠١٤/١٢/٢٣